لانها فرض الجمعة لان عنده ان امامه فيجب مستقبل الى القبلة ومن جعل ظهره الى وجه الامام لا يصح اقتداؤه به مبسوط شيخ الاسلام

يصح ان تقولها اي ان صلى الامام في المسجد الحرام محلق الناس حول الكعبة فاقتدوا به صح الاقتداء لمن هو اقرب اليها من امامه ان لم يكن المقتدي في جانبه اي جانب الامام هذا احتراز عمن كان اقرب الى الكعبة من الامام وهو في جانب الامام حيث لم يجز لوجود التقدم على الامام

كتاب الزكاة قرن الزكاة بالصلاة تاسيا بما ذكر الله تعالى في اكثر من القرآن ولما جاء من السنة كقوله عليه السلام بني الاسلام على خمس الحديث متقدم الصلاة لانها تجب على جميع البالغين العاقلين بخلاف الزكاة وهي الطهارة لغة والقدر المخرج من النصاب الحولي الى الفقير وشرعا وقيل هي اسم لما وجب شرط وجوبها اي ثبوتها العقل في يوم كما بيناه في سنة فلا تجب على المجنون والبلوغ فلا تجب على الصبي وقال الشافعي تجب على الصبي لقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق والنائم حتى يستيقظ وانها قلنا في يوم كما بيناه في سنة حتى يخرج المجنون الذي افاق يوما في سنة فيجب الصحيح وهو احتراز عن رواية ابي يوسف انه يعتبر افاقته اكثر الحول هذا في المجنون فاما في المغمى عليه فلا خلاف لما في الاصل ان بلغ مجنونا فمذهب ابي حنيفة يعتبر ابتداء الحول من وقت افاقته منزلة الصبي اذا بلغ والاسلام فلا تجب على الكافر والحرية فلا تجب على العبد مطلقا فان كان مدبرا او مكاتبا وملك نصابا وهو ما يتم

شرع حولي اي حال عليه الحول فارغ عن الدين اي لو كان عليه دين

بماله وله مطالب من العباد منع ان يجب الزكاة كدين استهلاك ومهر ولو موجلا وعشر وخراج ونفقة قريب وزوجة قضى بها وكذا دين الزكاة بعد الوجوب لانه له مطالبا من جهة العباد كزاي الجوكلي وقال الشافعي لا يمنع وان كان ماله اكثر من بينه كزي الفاضل اذا بلغ نصابا وعن حاجته الاصلية اي حاجة المكني والملبس والمركوب والاستعمال والاستخدام فلا تجب في دار السكني وثياب البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال وكتب العلم هذا التقييد ضمن عن قول فارغ عن الدين لان مال المديون ليس بفاضل بل هو مستحقة لحاجته الاصلية وهو رفع المطالبة والملازمة والحبس في الدنيا والمواخذة في العقبى نام اي نصاب ولو تقديرا بان سقط التجارة بغير نيتها كالحجر بن او نيتها عن حدث الملك الاختياري كالعروض والحيوانات والمرصوبة او معدا للاسامة كالحيوانات السائمة وشرط صحة اداء مقارنة الاداء او اعزل عازب او شرط اداء تصدق بكله اي من تصرف بجميع ماله ولا يتوى الزكاة سقط فرضها استحسانا والقياس ان لا يجزيه وانما قيد بكله لانه لو تصدق ببعض النصاب لا يسقط عند ابي يوسف ومحمد يسقط زكاة ما تصدق ثم تجب على الباقي وعند البعض حتى يأثم بالتاخير وترد شهادته فصوفيل على التوالي

باب صدقة السوايم ذكر السايمة اشارة الى ان المعتبر من الابل وغيره ليس بنصاب لان المعتبر ليست بسايمة غالبا هي التي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)